

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون



الجلسة ٨٦١١

الأربعاء، ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد نينزيا	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	ألمانيا	السيد شولتز
	إندونيسيا	السيد سيهاب
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بوستوريفا
	بولندا	السيد ليفيتسكي
	بيرو	السيد ميسا - كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سنغر واسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيتلا
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد إيدجو ميمبا
	فرنسا	السيد دو ريفير
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2019/682)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1926997 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالروسية): بما أن هذه الجلسة هي الجلسة العلنية الأولى لمجلس الأمن في شهر أيلول/سبتمبر، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة نيابة عن المجلس، بسعادة السيدة يوانا فرونيتسكا، الممثلة الدائمة لجمهورية بولندا لدى الأمم المتحدة، على عملها في رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس. وإنني لعلّي ثقة بأنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس في الإعراب عن التقدير العميق للسفيرة فرونيتسكا وفريقها على المهارة الدبلوماسية الكبيرة التي أدارا بها أعمال المجلس، خلال الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2019/682)

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد غسان سلامة، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، والسيدة مروة محمد، رئيسة قسم الدعوة والتوعية في منظمة "محامون من أجل العدالة في ليبيا".

ينضم إلينا السيد غسان سلامة من طرابلس عبر تقنية التداول بالفيديو.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/682، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطات يقدمها كل من السيد غسان سلامة؛ والسفير يورغن شولتز، الممثل الدائم لألمانيا، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا. والسيدة محمد.

أعطي الكلمة الآن للسيد سلامة.

السيد سلامة (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهني الاتحاد الروسي على توليه رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر.

وأود أن أعرب عن امتناني للمجلس على الدعم الذي أعرب عنه في الجلسة الطارئة المعقودة في ١٠ آب/أغسطس (انظر S/PV.8595)، وهو اليوم الذي وقع فيه التفجير في بنغازي وأسفر عن مقتل ثلاثة من موظفي الأمم المتحدة. وأود أن أشيد بزملائنا وأصدقائنا، كليف باك وحسين عبد الله محمود الهدر وسينيلولي تاباتوسولي، الذين أزهقت أرواحهم بسبب هذا الهجوم الجبان. كلايف و "تابس" كما كان يعرف السيد تاباتوسولي، جابا العالم كأفراد أمن تابعين للأمم المتحدة، دعما منهما للعمل الحيوي المتمثل في صنع السلام وتقديم المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة. ويعمل حسين في بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا منذ ما يقرب من ست سنوات، وكان سيتزوج هذا الشهر. وكموظفين في للأمم المتحدة، فإن تضحياتهم من أجل ليبيا وجميع الليبيين لن تنسى.

كما أود أن أشيد بموظفينا اللذين ما زالا يتعافيان من إصابات خطيرة وثمانية جرحى آخرين من المدنيين الليبيين. وبالتوازي مع التحقيق الداخلي الذي تجريه الأمم المتحدة في

الذي يهدد حياة أعداد كبيرة من المدنيين. وقد استجابت الأمم المتحدة باستمرار لطلبات حكومة الوفاق الوطني بإجراء فحص للمواقع التي تعرضت للهجمات. وقمنا بزيارات متعددة إلى مطار معيتيقة وزيارة إلى مطار زوارة وإلى مواقع مدنية أخرى، بما في ذلك مركز احتجاج تاجوراء، الذي تعرض إما لضربات جوية أو هجمات بالطائرات بدون طيار أو للقصف بمختلف أنواع القذائف منذ الرابع من نيسان/أبريل. وتم تسليم التقارير التي خلصت إليها جميع هذه الزيارات لفريق الخبراء وسيتم إحالتها للمحكمة الجنائية الدولية عند الضرورة.

لا يزال الوضع في مدينة مرزق في الجنوب خطيراً. إذ قُتل أكثر من مائة شخص وأصيب عدد أكبر بجروح أثناء الاقتتال بين قبائل التبو والأهالي. ويشمل ذلك ضربات جوية دقيقة وقعت في ٤ آب/أغسطس واستهدفت تجمعاً لممثلي التبو، قُتل فيها أكثر من ٤٠ شخصاً. فيما نزح الآلاف بعد تعرض منازلهم ومتاجرهم للنهب والحرق. ويُخشى من أن يتخذ هذا النزاع المحلي بُعداً وطنياً، خاصةً أن كلا الطرفين يعمل على تعبئة جهات وطنية فاعلة لدعمهما. وقد حاول الحكماء من خارج مرزق التوسط لإيقاف أعمال العنف ولكن للأسف دون جدوى. وفي ٢٤ و ٢٥ آب/أغسطس، وعقب عدد من الاجتماعات التحضيرية، عقدت جلسات منفصلة مع ممثلين عن كل من الأهالي والتبو للتباحث بشأن إنهاء أعمال العنف وعودة النازحين والشروع في مباحثات بشأن كيفية معالجة الأسباب الجذرية للمظالم بهدف الحيلولة دون تحول أي احتقان في المستقبل إلى نزاع خطير.

وقامت وكالات الأمم المتحدة الإنسانية بتوزيع مساعدات على ١ ٥٠٠ أسرة، تضررت من أعمال العنف الدائرة في مرزق. إن إعادة إرساء السلم المدني المحلي جزء لا يتجزأ من مهمتنا. وينطبق هذا الأمر بشكل خاص على الجنوب، حيث يمكن للأحداث الدائرة في مرزق أن تتوسع بتأثيرها إلى مدن أخرى

الحادث، نطلب من السلطات الليبية التعاون معنا في التحقيق وتقديم الجناة إلى العدالة على وجه السرعة. وأود أن أدعو الدول الأعضاء إلى تزويد الأمم المتحدة بأي معلومات قد تكون لديها بشأن هذا الهجوم المروع. وستبقى الأمم المتحدة في ليبيا. وبطبيعة الحال، سنعمل على التخفيف بشكل أكبر من المخاطر الأخرى التي يتعرض لها موظفونا وعملياتنا. ولكن المفارقة المأساوية هي أنه كلما ازدادت الحالة في الميدان سوءاً، زادت الحاجة إلى وجودنا وإلى جهود الوساطة وتقديم المساعدة الإنسانية. ولا يزال مركز بنغازي مفتوحاً، ويواصل عدد محدود من موظفي الأمم المتحدة العمل من هناك. وفيما يتعلق بالمركز، لن يتم اتخاذ موقف طويل الأجل إلا بعد إجراء تقييم أشمل للحالة الأمنية في المدينة والمخاطر المرتبطة بها.

ويصادف اليوم مرور خمسة أشهر على اليوم الذي بدأ فيه الجنرال حفتر شنّ هجومه للسيطرة على طرابلس، مما أدى إلى وقف العملية السياسية الواعدة والفعالة وإعادة البلد إلى نزاعات متجددة. ومنذ ٤ نيسان/أبريل، اتسع نطاق النزاع جغرافياً وألحق خسائر فادحة بالمدنيين والمتقاعين. وحتى الآن، قُتل مل يربو على ١٠٠ مدني، وأصيب أكثر من ٣٠٠ شخص، وتم تشريد ١٢٠ ٠٠٠ مدني. ولا توجد أرقام مؤكدة عن العدد الإجمالي للمقاتلين الذين لقوا حتفهم حتى الآن، ولكن يبدو أن العدد بلغ بضعة آلاف. ثمة جيل آخر من الشباب الليبي تُسفك دماؤهم في ساحة المعركة في الوقت الذي يمكن لمهاراتهم أن تُستخدم بشكل أفضل في إعادة بناء بلدهم.

وأود أن ألفت انتباه المجلس إلى القصف الذي يتعرض له المطارات، حيث جرى تفادي كارثة كانت على وشك الوقوع يوم الأحد الماضي عندما نجت طائرة مليئة بالحجاج العائدين من مكة بأعجوبة من القصف بسلسلة من القذائف أطلقت على مطار معيتيقة. وتسببت في إصابة سبعة أشخاص. وهنا، أود أن أطلب دعماً قوياً من المجلس في إدانة هذه القصف العشوائي

في أعقاب دعوتي إلى الإغلاق التدريجي لجميع مراكز احتجاز المهاجرين واللاجئين، أصدر وزير الداخلية في الأول من آب/أغسطس أوامره بإغلاق ثلاثة من هذه المراكز. وقدمت الأمم المتحدة خطة طوارئ بشأن الخيارات البديلة لاحتجاز اللاجئين والمهاجرين إلى حكومة الوفاق الوطني. وتشمل هذه الخطة الإفراج عنهم في المدن مع تقديم المساعدة وتوفير الرعاية الصحية اللازمة لهم والسماح لهم بدخول سوق العمل والنظر في سبل إيجاد حلول مستدامة لهم خارج ليبيا. إذ لا بد من إغلاق هذه المراكز عبر عملية تدريجية ومدروسة يتم من خلالها توفير الوسائل اللازمة لوكالات الأمم المتحدة ذات الصلة لمساعدة هذه الفئة المعرضة للخطر.

وعلى الرغم من هذه المناشدات وادعاءات الحكومة بإغلاقها لمركز احتجاز تاجوراء الذي استهدفته الغارة الجوية القاتلة في تموز/يوليه، ما زال إرسال المهاجرين إلى هذا المركز مستمرا. ويتواصل احتجاز المهاجرين واللاجئين في مجموعات تسيطر عليها الجماعات المسلحة مما يعرضهم لخطر شديد. إذ دخل قرابة ٥٠٠ شخص، من الذين فروا من الهجوم الذي استهدف مركز احتجاز تاجوراء في تموز/يوليه، بشكل عفوي مركز التجمع والترحيل الذي تديره إدارة مكافحة الهجرة غير الشرعية. وتجاوزت البنية التحتية للمركز طاقتها الاستيعابية في ظل وجود أكثر من ١٠٠٠ لاجئ فيه، فيما يتدهور الوضع الإنساني في المركز بوتيرة متسارعة.

وفي الأسابيع الأخيرة، اعترض خفر السواحل الليبي المئات من المهاجرين وطالبي اللجوء. ويتم الآن إطلاق سراح البعض منهم فيما يتم تسليم الآخرين إلى مراكز الاحتجاز. ولدينا علم بثلاث حالات على الأقل، جرى فيها الإفراج عن ركاب القوارب فور نزولهم الأراضي الليبية. وتتلقي البعثة باستمرار تقارير تفيد بالاحتجاز التعسفي للمهاجرين واللاجئين لفترات غير محددة حيث يتعرضون للابتزاز والضرب والاتجار في ظروف احتجاز

كانت مختلف القبائل والأعراق تعيش فيها بسلام حتى فترة غير بعيدة. ويتعين أيضا أن يستند السلام المحلي إلى سلطات محلية مستقرة. ولا يزال يساورني القلق جراء محاولات تقوم بها حكومة المنطقة الشرقية غير المعترف بها لتأكيد سيطرتها على البلديات المحلية. إذ أن مساعي الحكومة المؤقتة الرامية إلى إجراء انتخابات بلدية موازية أو تشكيل لجان بلدية يتم تعيينها لتسيير عمل البلديات، بما في ذلك في البلديات التي تضم مجالس منتخبة أصلاً، تزيد من تفاقم النزاع المحلي والتشظي الحاصل في هيكليات الحكم المحلي. وهذا أمر مؤسف، بالنظر إلى أن الحكومات المحلية هي أكثر المؤسسات قدرة على التكيف، ويُتوقع أن تؤدي دورا بالغ الأهمية في المصالحة وتقديم الخدمات وإعادة الإعمار. ويتفق الليبيون على نطاق واسع على ضرورة التوجه نحو المزيد من اللامركزية.

لا تزال حوادث الاختطاف والإخفاء القسري تعصف بالبلد. ويؤسفني أن أبلغكم بأنه ليست لدينا أخبار عن مصير عضو مجلس النواب، السيدة سهام سرقية، منذ اختطافها من منزلها في مدينة بنغازي بتاريخ ١٧ تموز/يوليو. وهنا، أكرر مناشدتي للسلطات في المنطقة الشرقية للتحقيق في ملابسات الإخفاء القسري للسيدة سرقية ونشر ما تخلص إليه التحقيقات. إذ تتحمل هذه السلطات مسؤولية سلامة وأمن الأشخاص القاطنين في المناطق الواقعة تحت سيطرتها. ويتوجب عليها اتخاذ جميع الخطوات الكفيلة بتحديد مكانها. حيث لا يمكن السماح بإخماد أصوات ممثلي ليبيا المنتخبين عبر التخويف والإخفاء القسري. وأود الإشادة بالدعم المتواصل والواضح من قبل العديد من الدول الأعضاء للمطالبة بالعودة السريعة للسيدة سرقية. ومرة أخرى، أشدد على ضرورة الحتمية لمحاسبة كل من يقف وراء انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وتقديمهم إلى الجهات المختصة.

أن فريق الخبراء يحقق في أكثر من ٤٠ حالة متفاوتة الخطورة على الرغم من عدم تعاون معظم الدول الأعضاء المقترفة للانتهاكات. وللأسف يصدق القول إن حظر الأسلحة لم يكن فعالاً منذ ٤ نيسان/أبريل وأنه لم تحدث أية عمليات اعتراض أو تفتيش في البحر، رغم أن القرار ٢٤٧٣ (٢٠١٩) يجيز القيام بهذه الأنشطة. وما ورد بشأن وصول الآلاف من المرتزقة إلى البلاد في الآونة الأخيرة يهدد بتوسيع نطاق الصراع وتبعه.

إننا نواصل حشد الدعم الوطني والدولي لمزيد من وقف الأعمال العدائية واستئناف الحوار. فبعد جولة طويلة في شرق البلاد، قامت نائبي للشؤون السياسية مؤخراً بزيارة إلى مصراتة ضمن انخراطنا مع المجتمعات المحلية في جميع أنحاء ليبيا. ومع انتشار فتور الهمة القتالية على أرض الواقع، تنصب جهودنا على بناء الثقة بين الطرفين.

وعلى الرغم من الخطاب العدائي والاستقطاب الحاد في البلاد، إلا أن هناك تأييداً شعبياً لإنهاء العنف، بما في ذلك من جانب المقاتلين الفعليين. إن المقاتلين في حقيقة الأمر أكثر تحارباً من بعض الساسة مع فكرة إنهاء الصراع. ومن بين تدابير بناء الثقة بين مختلف الجماعات المشاركة في الصراع تبادل السجناء، وعمليات تبادل رفات القتلى، والسماح بالزيارات العائلية للسجناء، وتمكينهم في بعض الحالات من إجراء مكالمات هاتفية لإثبات أنهم على قيد الحياة.

وموازة ذلك شرعت في حملة مكثفة مع الفاعلين الدوليين من أجل التوصل إلى توافق في الآراء حول عقد اجتماع دولي للأطراف المعنية من شأنه أن يسهم - عبر رسالة لا لبس فيها - في إنهاء الصراع واستئناف العملية السياسية. ودعمًا لهذا الهدف، قمت بزيارة ألمانيا ومالطة والإمارات العربية المتحدة وتركيا وتونس. وقبل يومين أجريت مناقشات مطوّلة وبناءة مع كبار المسؤولين في القاهرة. وأعتزم مواصلة جولتي في الأيام المقبلة، وسأبدأ من المغرب العربي.

غير إنسانية، بما في ذلك الاكتظاظ الشديد ونقص الغذاء والماء. وحتى يتسنى لنا مواصلة الاستجابة لاحتياجات الفئات الأكثر ضعفاً في ليبيا بما في ذلك المهاجرون، فإن التمويل العاجل لخطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٩ أمر ضروري.

وتجدر الإشارة إلى أنه استجابة لدعوتي إلى هدنة في ٢٩ تموز/يوليه، لمسنا استجابة صريحة وإيجابية من قبل حكومة الوفاق الوطني بالإضافة إلى استجابة إيجابية، رغم أنها أحادية الجانب ومشروطة، من اللواء حفتر. ونتيجة للهدنة، حدث انخفاض كبير في العنف على طول الجبهات الرئيسية في جنوب طرابلس وبعض المناطق الأخرى. وبالتأكيد، كانت هناك بعض الانتهاكات غير أن الهدنة بصورة عامة استمرت طوال فترة عيد الأضحى.

وعلى الرغم مما حدث فيما بعد من عودة للعنف، فإنه تم إرساء مبدأ يشي بقدرة الطرفين على الالتزام بهدنة طويلة الأمد. ومما لا شك فيه أن المجتمع الدولي، بدعمه الواسع والمعلن للهدنة، قد أدى دوراً هاماً في هذه التهدئة. ونعمل على الاستفادة من هدنة عيد الأضحى من خلال تدابير بناء الثقة بهدف التوصل إلى وقف لإطلاق النار أكبر أثراً وأطول أمداً. وحال تنفيذ وقف إطلاق النار هذا، سيتحتم أن يكون ثابتاً بما يكفي لتحقيق الاستقرار لمصلحة الليبيين وتمكين العودة إلى العملية السياسية. وفي هذا الصدد، أحث المجلس على النظر في إضافة بند إلى ولاية البعثة يمكننا من تقديم دعم قابل للتطوير لوقف إطلاق النار من أجل أي شكل من أشكال الهدنة أو الوقف للأعمال العدائية يتفق عليه الطرفان. إن تزويد البلاد بالمزيد من الأسلحة والذخائر وغيرها من العتاد الحربي يفاقم من أعمال العنف في ليبيا.

لقد باتت انتهاكات الحظر المفروض على الأسلحة من جانب طرفي الصراع الرئيسيين والدول الأعضاء الراحية لكل منهما أمراً عادياً وفي أغلب الأحيان صارخاً. وتشير التقارير إلي

إلى تصعيد حاد من شأنه بالتأكيد أن يغرق المنطقة بأسرها في حالة من الفوضى. إن الفكرة القائلة بأنه ينبغي إعطاء فرصة للحرب وأن الحل العسكري ممكن هي مجرد وهم. وأعتقد أن هذا المجلس الموقر قادر على القيام بما هو أكثر من ذلك، وأرى أيضاً أن الليبيين يستحقون أفضل من ذلك.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد سلامة على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسفير شولتز.

السيد شولتز (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للفقرة ٢٤ (هـ) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١، يشرفني أن أبلغ مجلس الأمن عن أعمال اللجنة المنشأة بموجب القرار نفسه. يغطي التقرير الفترة من ٣٠ تموز/يوليه إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، والتي عقدت خلالها اللجنة اجتماعاً رسمياً وقامت بأعمال إضافية عبر إجراء الموافقة الضمنية خطياً.

وفي الجلسة الرسمية المنعقدة في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٩، والتي تم تنظيمها متابعةً للتوصية الواردة في التقرير المؤقت لفريق الخبراء، أجرت اللجنة مناقشة مع ٢٢ دولة عضواً مدعوة بشأن تنفيذ الجزاءات. كما أطلع فريق الخبراء المشاركين على مختلف تدابير الجزاءات. وقد تناول أعضاء اللجنة والدول الأعضاء المدعوة في مداخلاتهم جوانب مختلفة من نظام الجزاءات، مؤكدين بصفة خاصة على احترام حظر الأسلحة. كما أعربت الدول الأعضاء المدعوة عن التزامها بالتعاون مع اللجنة ومع فريق الخبراء. وأعترز اقتراح إجراء متابعة على أعضاء اللجنة بشأن بعض الأفكار والمقترحات التي أثّرت خلال الاجتماع.

فيما يتعلق بحظر الأسلحة، استجابت اللجنة لطلب التوجيه المقدم من جمهورية كوريا. وتلقت اللجنة أيضاً آخر المستجدات من فريق الخبراء والتي تضمنت دراسة حالة أولية عن الغارات الجوية في مرزوق في ٥ آب/أغسطس.

إنني ممتن بشكل خاص لمجموعة الدول السبع الكبرى على الرسالة القوية التي وجهتها من خلال دعوتها إلى عقد مؤتمر دولي يضم جميع الأطراف المؤثرة والفاعلين الإقليميين ذوي الصلة بالصراع في ليبيا، وكذلك لإقرارها بأن الحل السياسي وحده هو الذي يمكن أن يضمن استقرار ليبيا. ولا يزال من الواضح بجلاء أنه بدون الالتزام من جانب الأطراف الخارجية الرئيسية المنخرطة في ليبيا فإن الصراع سيستمر.

إن المؤتمر الدولي هو الخطوة الثانية في مبادرتي المؤلفة من ثلاث نقاط. ونود من المجتمع الدولي أن يستغل هذا الاجتماع لتوجيه رسالة قوية بشأن ضرورة احترام حظر الأسلحة، والالتزام بعدم التدخل في الشأن الليبي، ومعالجة الأسباب الرئيسية للصراع على النحو الذي صاغه الليبيون أنفسهم، والتأكيد على دعمه الواضح والفعال لأية صبغة سياسية يتفق عليها الليبيون. ولذلك فإن عقد اجتماع دولي، بدعم فعال من شركائنا من المنظمات الإقليمية المعنية، يظل شرطاً لا غنى عنه للحصول على الالتزام اللازم من أصحاب المصلحة الخارجيين الرئيسيين بإنهاء الصراع والعودة إلى عملية سياسية يتولى الليبيون زمامها.

يشعر العديد من الليبيين بأن جزءاً من المجتمع الدولي قد تخلّى عنهم واستغلهم آخرون. وبدون دعم واضح من هذا المجلس ومن المجتمع الدولي عموماً لوضع حد فوري للصراع الليبي، أعتقد أننا سنواجه سيناريوهين غير مستساغين إلى حد كبير.

أول سيناريو هو استمرار وإطالة أمد صراع منخفض الحدة سيشهد استمرار الاقتتال بين الأشقاء الليبيين، وتزايد البؤس بين المواطنين، وتعرض المستضعفين من المهاجرين واللاجئين لمزيد من أعمال النهب، والمزيد من التدمير للبنية التحتية المتضررة أصلاً في البلاد، وتنامي الخطر الإرهابي العابر للحدود الوطنية.

والسيناريو الثاني الذي لا يقل سوءاً هو مضاعفة الدعم العسكري لهذا الطرف أو ذاك من الرعاة الخارجيين، مما سيؤدي

مشروع النفط الخام وغيره من الموارد الطبيعية في ليبيا. وفي هذا الصدد طلبت اللجنة معلومات إضافية من الدولة العضو التي قدمت المقترحات. وتلقت اللجنة تقرير تنفيذ واحد من مملكة هولندا خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، قدمته عملاً بالفقرة ١٢ من القرار ٢٤٤١ (٢٠١٨).

وأخيراً في تقرير مستكمل مؤرخ ٥ آب/أغسطس، أبلغت الأمانة العامة، اللجنة بأن السلطات التونسية لم تنه بعد الإجراءات القانونية ضد السيد منصف كارتاس أحد أعضاء فريق الخبراء، بناءً على طلب الأمانة العامة، ولم تُعد إليه أيضاً ممتلكاته، بما في ذلك هاتف وحاسوب محمول ووثائق، وتواصلت اللجنة متابعة القضية مع الإشارة إلى الفقرة ١٦ من القرار ٢٤٤١ (٢٠١٨) التي "تحث جميع الدول ... على أن تتعاون بالكامل مع اللجنة والفريق"، وكذلك اتفاقية عام ١٩٤٦ بشأن امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السفير شولتز على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة محمد.

السيدة محمد (تكلمت بالإنكليزية): اسمي مروة محمد. وأنا مدافعة ليبية عن حقوق الإنسان تعمل على تحقيق السلام والعدالة في ليبيا منذ أكثر من ١٠ سنوات. وأتكلم اليوم بصفتي رئيسة للمناصرة والتوعية في منظمة "محامون من أجل العدالة في ليبيا". ونحن منظمة ليبية مسجلة في المملكة المتحدة تعمل بشأن ليبيا وفيها، لتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون والوصول إلى العدالة.

وقد بعثت انتفاضة ٢٠١١ لدى الليبيين للمرة الأولى شعوراً عميقاً بالانتماء والملكية لمستقبلنا الجماعي. وازدهر المجتمع المدني وبدأ في اتخاذ العديد من الأشكال. لكن هذه الحركة المتنامية تعطلت جراء زيادة التهريب وأعمال العنف.

وبالنسبة لتجميد الأصول، تلقت اللجنة إخطار إعفاء بموجب الفقرة ١٩ (أ) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، قدمته المملكة المتحدة فيما يتعلق بالنفقات القانونية للسيدة عائشة القذافي، وهي فرد مدرج في القائمة. لم يتم اتخاذ قرار سلمي.

كذلك تلقت اللجنة طلب إعفاء، بموجب الفقرة ١٩ (ب) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، قدمته سويسرا، بغرض السماح لشركة تابعة لمحفظة الاستثمار الأفريقية الليبية، وهي كيان مدرج في القائمة، بتغطية النفقات الناشئة عن حكم صادر عن محكمة وطنية. وتسعى اللجنة للحصول على مزيد من المعلومات من ليبيا حول طلب الإعفاء هذا. كما استجابت اللجنة للمملكة العربية السعودية بشأن انطباق تدبير تجميد الأصول على كيان معين.

وفيما يتعلق بحظر السفر، وافقت اللجنة، مع تواريخ سفر معدلة، على طلب إعفاء بموجب الفقرة ١٦ (أ) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) من السيدة عائشة القذافي. وأبلغت اللجنة لاحقاً من عُمان، دولة إقامة السيدة عائشة القذافي، بأنها لن تسافر. علاوة على ذلك، تلقت اللجنة ردّاً من مصر حول الظروف المحيطة بسفر السيد أبو زيد عمر دورده، وهو فرد مدرج في القائمة، من ليبيا إلى مصر عبر تونس في ١٧ شباط/فبراير.

وقد بعثت اللجنة رسالة إلى ليبيا تتعلق بالتدابير الرامية إلى منع الصادرات النفطية غير المشروعة الخارجة من ليبيا، بما فيها النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة. وكانت الرسالة متابعَةً للتوصية الواردة في التقرير المؤقت لفريق الخبراء وطلبت تفعيل عمل المنسق النفطي وتقديم تفاصيل الاتصال به حتى يتسنى للجنة التواصل معه مباشرةً.

ونود أيضاً أن نذكر بما أبلغت مجلس الأمن في تقريره السابق المقدم إليه (انظر S/PV.8588)، من أن اللجنة تدرس المقترحات التي قدمتها إحدى الدول الأعضاء لتحديد ثلاثة أفراد متورطين في الشبكة الإجرامية التي تستغل بشكل غير

وكان لانتشار الأسلحة على الرغم من الحظر الذي تفرضه الأمم المتحدة على الأسلحة، واختيار مؤسسات الدولة، والحالة العامة لانعدام القانون تأثير غير متناسب على أمن المرأة الليبية وحرية حركتها. والنساء اللائي يعشن في المناطق المتضررة من النزاع معرضات للتحرش الجنسي والاغتصاب والاختطاف. ووفقاً لـ ٣٠٠١ مقابلة مباشرة أجرتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، تعرضت غالبية النساء والفتيات المهاجرات واللاجئات للاغتصاب الجماعي بشكل منهجي على أيدي المهربين أو شاهدين اختطاف أخريات لكي يتم الإعتداء عليهن طيلة فترة السفر. وتعرض النساء المهاجرات، وكذلك فإن اللاجئات المحتجزات في مراكز الاحتجاز، التي يديرها حراسٌ جميعهم من الرجال، يتعرضن للفتيش والعنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب. ومع ذلك لا يتم بشكل عام الإبلاغ عن العنف الجنسي والجنساني. إن عجز الدولة عن السيطرة على أنشطة الجماعات المسلحة والمليشيات جعل النساء عرضة للخطر بدون مساءلة عن الهجمات ضدهن. وفي غياب سلطة حكومية مركزية، اضطرت النساء إلى كفالة سلامتهن بأنفسهن من خلال الالتزام بقواعد محددة متعلقة باللباس، والسفر فقط مع ولي الأمر، أو بتنقلهن خلال النهار فقط. وقد فرض ذلك قيوداً كبيرة على حريتهن في الحركة وقدرتهن على المشاركة الكاملة في الحياة العامة.

وبالنظر إلى التأثير الجنساني للنزاع على المرأة الليبية، من الأهمية بمكان إشراكها في جميع المحادثات السياسية لإحلال السلام الدائم في ليبيا. إن التمثيل الرمزي للمرأة أو إشراكها في المراحل التي لا يمكن أن يكون لها فيها تأثير على النتيجة، يقوض فعالية أي عملية سلام.

ورغم سوء توثيق حالات الاختفاء القسري جراء الخوف من الأعمال الانتقامية، إلا أنها أصبحت نمطاً واسع الانتشار في

وشكّل اغتيال المدافعة عن حقوق المرأة سلوى بوقعيقيص عام ٢٠١٤، التي قُتلت بالرصاص في منزلها، نقطة تحول. ومنذ تلك اللحظة، بدأ المجتمع المدني بالانسحاب من المجال العام والقيادة والنشاط السياسيين. ويشكل اختطاف واختفاء البرلمانية سهام سرقية مؤخرًا مثالاً صارخاً على الكيفية التي لم يؤد بها الإفلات التام من العقاب على الاعتداءات وتخويف الناشطين خاصة النساء منهم، إلا إلى تشجيع الخنا.

ولا يزال أولئك منا الذين اختاروا الكفاح من أجل تحقيق السلام والعدالة في ليبيا يواجهون القمع. إنني أخطب مجلس الأمن اليوم كعضوة في المجتمع المدني الليبي ملتزمة بإعادة بناء مستقبل بلدنا، على أساس سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. ولن يكون ذلك ممكناً إلا إذا عملنا معاً. وسيركز بياني اليوم على ثلاثة مجالات رئيسية للقلق وهي الأثر الجنساني للنزاع، والاستخدام الواسع النطاق للاختفاء القسري والتعذيب، واستهداف المدنيين والأهداف المدنية.

وبوضح ما حدث لسلوى وسهام نمطاً أوسع للمخاطر التي يواجهها المدافعون عن حقوق الإنسان بوجه عام، والنساء على وجه الخصوص على نشاطهن في ليبيا. ومنذ عام ٢٠١٤ تعرضت المدافعات عن حقوق الإنسان بشكل روتيني للعنف الجنساني، بما في ذلك الاعتداء الجسدي وعمليات الاختطاف والعنف الجنسي، فضلاً عن الإهانات الجنسانية وحملات التشهير المتوخى منها إلحاق الضرر بنا والنيل من شرعية عملنا. وقد زادت مثل هذه الهجمات أيضاً على وسائل التواصل الاجتماعي. إن التهديد بالانتقام بسبب المشاركة في السياسة أو القيام بعمل في مجال حقوق الإنسان، إلى جانب عدم المساءلة عن مثل هذه الأفعال أو الخطوات المحددة التي اتخذتها الحكومة المدعومة من الأمم المتحدة لمواجهة هذه المخاطر، أجبر النساء فعلياً على الخروج من الحياة العامة.

شهر نيسان/أبريل. وعلاوة على ذلك، ووفقاً لما ذكرته البعثة، جرى منذ ١٥ آب/أغسطس تنفيذ أكثر من ٣٧ هجوماً على العاملين في مجال الصحة والمرافق الصحية، حيث هوجم ١٩ مستشفى وقتل ١١ من العاملين في المجال الطبي، في انتهاك صارخ للقانون الإنساني الدولي. ولم تستثن من ذلك مراكز احتجاز المهاجرين. وأسفر هجوم جوي على مركز احتجاز المهاجرين واللاجئين الرسمي في تاجوراء في تموز/يوليه عن مقتل ٤٦ شخصاً وجرح ١٣٠ على الأقل.

وكما حذر الأمين العام غوتيريش نفسه في تقريره الأخير (S/2019/682) بشأن الحالة، فمن المحتمل أن تدخل ليبيا في حرب أهلية كاملة ما يُتخذ إجراء فوري. واتخاذ المجلس لإجراء الآن اختبار لمصداقيته.

ولذلك ندعو مجلس الأمن إلى المطالبة بوقف فوري لإطلاق النار لإنهاء النزاع الحالي وكفالة حماية جميع المدنيين من الهجمات، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني، والتوقف عن نقل الأسلحة التي تُستخدم لإدامة العنف. ويجب على جميع الدول الأعضاء أن تقوم بدعم وإنفاذ الحظر الذي تفرضه الأمم المتحدة على جميع عمليات نقل الأسلحة وبيعها إلى ليبيا. فانعدام رسالة واضحة من مجلس الأمن قد أدى إلى ازدياد تكديس الأسلحة من كلا الجانبين بمعدلات مثيرة للقلق.

كما ندعو المجلس إلى المطالبة بمساءلة جميع أطراف النزاع وناشد المحكمة الجنائية الدولية إجراء تحقيقات في احتمال ارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

وندعو المجلس إلى حماية المدافعات عن حقوق الإنسان. ويجب على السلطات الليبية أن تكفل تهيئة بيئة مواتية لجميع النساء، بمن فيهن المدافعات عن حقوق الإنسان والعاملات في مجال بناء السلام والقيادات السياسية النسائية. ويجب على المجلس أن يطالب السلطات الليبية وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وجميع أطراف النزاع بكفالة مشاركة النساء في جميع

جميع أنحاء ليبيا منذ عام ٢٠١١. والأرقام الرسمية الوحيدة لوزارة الداخلية تعود إلى عام ٢٠١٧، وتشير إلى اختفاء ٢٥٧ شخصاً خلال شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل في طرابلس وحدها. ومن المرجح أن يكون الرقم أعلى في جميع أنحاء ليبيا وعلى مدار السنوات التسع التي تلت بداية النزاع. وتقوم الميليشيات بشكل روتيني باختطاف الأفراد من منازلهم ومن الشوارع ونقاط التفتيش وأماكن عملهم واحتجازهم في أماكن احتجاز غير رسمية بدون السماح لهم بمقابلة محامين أو عائلاتهم، وبدون إشراف قضائي، وعادةً ما يخضعونهم للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة. وأفادت البعثة بأن بعض المختفين احتجزوا لمدة تصل إلى عامين. واختفى آخرون فلم يظهروا للعيان مرة أخرى.

وقد تجلّى هذا الأمر في الآونة الأخيرة في الاختفاء القسري للبرلمانية والناشطة في مجال حقوق المرأة سهام سرقية، التي أعربت عن وجهات نظر سياسية تنتقد هجوم الجيش الوطني الليبي على طرابلس ودعت إلى إقامة دولة مدنية. وقد اختطفت ميليشيات مسلحة سهام من منزلها في بنغازي في ١٧ تموز/يوليه. ومصيرها لا يزال مجهولاً. وقضية سهام هي واحدة من حالات كثيرة. وتُستخدم حالات الاختفاء القسري في ليبيا لردع أي نوع من أنواع المعارضة وتوجيه رسالة مفادها أن هناك أشخاصاً فوق القانون يستطيعون التصرف بدون عقاب بتاتا. وفي غياب المحاسبة ستستمر الدورة.

ومنذ هجوم الجيش الوطني الليبي على طرابلس، قام محامون من أجل العدالة في ليبيا ونشطاء في الميدان ومنظمات دولية أخرى بتوثيق الاستهداف العشوائي للمدنيين والأهداف المدنية. وتشمل الهجمات على مطار معيتيقة والعاملين في المجال الطبي والمرافق الطبية، في انتهاك للقانون الإنساني الدولي وعلى نحو قد يرقى إلى مستوى جرائم الحرب.

ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، قتل ١٠٦ مدنيين وجرح ٢٩٤ ونزح أكثر من ١٠ ٠٠٠ شخص في جميع أنحاء ليبيا منذ

سلامة، والتي قضت بأهمية الالتزام بالهدنة الإنسانية بمناسبة عيد الأضحى المبارك، وما نتج عنها من إنخفاض ملحوظ لأعمال العنف، والتي نأمل في إستغلال تبعاتها للبناء عليها من أجل إيجاد تدابير نافذة لإجراءات الثقة بما يفضي إلى وقف لإطلاق النار، مؤكدين في ذات الوقت على أهمية قيام الأطراف الليبية بالتجاوب الملموس مع مقترح الخطوات الثلاثة الذي قدمه الممثل الخاص، بما في ذلك الإجتماعات الدولية والوطنية والتي ستؤدي إلى تدعيم الجهود من أجل إستئناف العملية السياسية المبنية على الحوار للوصول إلى إنهاء حالة الإنقسام المؤسسي ويمهد الطريق للأمن والاستقرار الدائمين، كجزء من العملية الديمقراطية الشاملة عبر انتخابات رئاسية وبرلمانية شفافة وموثوقة وفق تفاهات باريس وباليرمو وأبوظبي.

للتوصل إلى ذلك الهدف المنشود، لا بد لمجلس الأمن من النظر بعين الاعتبار لتذكير جميع الدول الأعضاء بأهمية الوفاء بالتزاماتها وفق قرارات المجلس ذات الصلة، التي أوجدت منظومة الجزاءات المفروضة وعلى رأسها حظر توريد الأسلحة إلى ليبيا. وقد أشار السيد سلامة مع الأسف الشديد في إحاطته إلى أن هذه العقوبات أو هذا الحظر غير فعال وأثبت عدم فعاليته منذ اندلاع النزاع في نيسان/أبريل الماضي.

إننا نرى أن أي إنتهاك لهذه القرارات سيكون بمثابة عقبة كأداء أمام عودة ليبيا كطرف فاعل في المحافل الدولية. كما يجب التأكيد على أهمية إستعادة سيادة القانون في جميع أنحاء البلاد من خلال تعزيز إحتكار الدولة ودورها في بناء مؤسسات أمنية موحدة وكبح جماح سطوة الجماعات

المسلحة وتدخلها في المؤسسات السيادية، إضافة لأهمية إبراز مشاعر القلق العميق من المعلومات التي وردت في تقرير الأمين العام الصادر مؤخراً (S/2019/682) والذي أشار إلى وجود تدفقات للمقاتلين الأجانب على الأراضي الليبية ومشاركتهم في الصراع الدائر هناك، والذي قد يقود إلى تزايد

مراحل عملية السلام والمصالحة مشاركة كاملة ومتساوية وهادفة. فدعم البعثة الفعال والعلمي لمشاركة النساء مشاركة فعلية في الحوار في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع سيبحث رسالة واضحة مفادها أن مشاركة النساء وإسهاماتهن ليست حيوية فحسب بل ضرورية أيضا.

وفي الختام، بينما تتقاتل الأطراف المتحاربة على السلطة، فإن أبناء الشعب الليبي والمدنيين في الميدان هم من يدفعون ثمننا باهظا، إذ يوجد العديد منهم بأرواحهم. إن أصواتهم هي ما ينبغي أن تسترشد به أعمال المجلس لإنهاء هذا النزاع واستعادة السلام في ليبيا.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيدة محمد على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد العتيبي (الكويت): في البداية، نتقدم لكم بخالص التهئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن ونتمنى لكم كل التوفيق في إدارة أعماله لهذا الشهر، ومن خلالكم نتقدم أيضا بجزيل الشكر لبولندا على رئاستها المتميزة للمجلس في الشهر الماضي.

ونتقدم بالشكر في البداية للسيد غسان سلامة، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، على بيانه وإحاطته ونؤكد دعمنا الكامل لجهوده، وإلى سعادة السفير يورغن شولتز، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) على إحاطته، وكذلك إلى السيدة مروة محمد على إحاطتها.

سأركز في كلمتي على موضوعين، وهما التطورات الميدانية والسياسية والتطورات في المشهد الإنساني.

بالنسبة للتطورات الميدانية والسياسية، نسجل ترحيبنا بالالتزام الأطراف الليبية المتقاتلة بالخطوة الأولى لخطة الممثل الخاص غسان

وتشيد جنوب أفريقيا بالأمين العام والممثل الخاص سلامة على جهودهما التي لا تكل في الجمع بين جميع الأطراف الليبية وأصحاب المصلحة بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن وقف دائم لإطلاق النار. وفي هذا الصدد، نرحب باقتراح الخطوات الثلاث الذي قدمه الممثل الخاص من أجل إنهاء النزاع، على نحو ما كررته السيدة محمد.

بعد ثمانية أعوام على بداية النزاع الليبي، لا يزال البلد منقسما انقساما شديدا وعلى شفا الحرب الأهلية. وعجز الأطراف الليبية عن التوصل إلى اتفاق لإنهاء النزاع سيؤدي إلى عواقب وخيمة على ليبيا والمنطقة قاطبة في أفريقيا. وعلاوة على ذلك، فإن الأزمة قد أدت إلى تفاقم أزمة المهاجرين المتواصلة. وتود جنوب أفريقيا أن تكرر ما أعرب عنه مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي عندما أكد

”ضرورة إيجاد حل سلمي وتوافقي للأزمة الليبية، التي لا تزال تؤثر سلبا على الأمن والاستقرار في البلدان المجاورة“.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة اليوم للتركيز في بياني على ثلاث مسائل رئيسية.

أولا، لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع في ليبيا. ولذلك تناشد جنوب أفريقيا جميع الأطراف الاتفاق على وقف دائم لإطلاق النار والعودة إلى الحوار السياسي. وستواصل جنوب أفريقيا دعم عقد المنتدى الوطني الليبي للسلام والمصالحة، يسبقه مؤتمر للحوار الوطني بغية توحيد صفوف أبناء شعب ليبيا. وفي هذا الصدد، نشيد بالدور الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في دعم هذه العمليات.

ثانيا، لا يزال وفد بلدي مقتنعا بأن حل الأزمة الليبية يكمن في التشاور والتعاون الوثيقين بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية. وبالمثل ندعو

مخاطر إنتشار البؤر الإرهابية وتعزيز أنشطتها التدميرية. وقد كان لتزايد هجمات تنظيم داعش الإرهابي مؤخراً دلالة واضحة على تعاظم هذا التحدي على أمن وإستقرار ليبيا والمنطقة.

بالنسبة للتطورات في المشهد الإنساني، إن ما ذكرناه آنفاً من أوجه المعاناة الإنسانية اليومية التي يواجهها الشعب الليبي الشقيق من تزايد حدة المواجهات المسلحة الأخيرة قد توسعت لتطال الفئات الأكثر ضعفاً والمتمثلة بالمهاجرين غير النظاميين والمتواجدين في مراكز الإحتجاز، معربين عن دعمنا لمقترح الممثل الخاص المتعلق بأهمية إطلاق سراحهم وتزويدهم بمأوى آمن إلى حين تجهيز طلبات اللجوء الخاصة بهم أو تقديم المساعدة لإعادةتهم إلى بلدانهم.

نناشد الأطراف الليبية المتقاتلة بضرورة ضبط النفس وإحترام قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وعدم إستهداف المدنيين والمنشآت المدنية، وبضرورة السماح للوكالات الإنسانية والعاملين بها للوصول بشكل آمن للمناطق المتضررة لتقديم المساعدات لمحتاجيها.

السيد ماتجيبلا (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):
باديء ذي بدء، أود أن أهنيكم، سيدي، والاتحاد الروسي على تولي رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ويمكنكم التعويل على دعمنا. ونود أيضا أن نشكر بولندا على الطريقة التي أدارت بها أعمال المجلس في شهر آب/أغسطس.

كما أود أن أشكر السيد غسان سلامة على إحاطته بشأن الحالة في ليبيا. وأشكر أيضا السفير يورغن شولتز، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، بشأن ليبيا، على إحاطته بشأن عمل اللجنة. وأشكر السيدة مروة محمد، رئيسة أنشطة الدعوة والتوعية في منظمة ”محامون من أجل العدالة في ليبيا“، على توجيه اهتمام إلى أثر النزاع الليبي على النساء والمواطنين العاديين في جميع أنحاء ليبيا.

سبتمبر. ونحن مقتنعون بأن أيلول/سبتمبر سيكون شهرا مثمرا للمجلس في ظل قيادتكم، سيدي الرئيس. وتؤكد الصين تعاونها ودعمها الكاملين لعملكم. ونود أيضا أن نشكر بولندا بصفتها رئيسة لشهر آب/أغسطس على إسهامها وحسن تسييرها لأعمال المجلس. وتشكر الصين الممثل الخاص للأمين العام، غسان سلامة، والسفير شولتز على إحاطتهما. واستمعتُ بعناية أيضا إلى البيان الذي أدلت به ممثلة المجتمع المدني، السيدة محمد.

وما برح الوضع في ليبيا مضطربا منذ أكثر من ثماني سنوات وعانى منه الشعب الليبي معاناة هائلة وأدى إلى تدهور الأوضاع الأمنية والإنسانية في المنطقة المجاورة. ويجب على المجتمع الدولي اتخاذ تدابير فعالة لمساعدة ليبيا على وقف الأعمال العدائية واستئناف الحوار السياسي. وتود الصين أن تدلي بالملاحظات التالية.

أولا، ينبغي أن تكون العملية السياسية ليبية ويمسك بزمامها الليبيون أنفسهم. وتثني الصين على الأطراف المعنية في ليبيا للوفاء بالتزام الهدنة خلال الاحتفالات بعيد الأضحى. ويجب على جميع الأطراف أن تبني على ذلك واطاعة في الاعتبار المصالح العليا لليبيا وشعبها وتعزيز الثقة المتبادلة والبحث عن حلول عن طريق الحوار والمشاورات بهدف تحقيق السلام الدائم والرخاء والاستقرار في البلد في نهاية المطاف.

ثانيا، يجب على المجتمع الدولي الاضطلاع بدور بناء في السعي إلى إيجاد حل للحالة في ليبيا. ولا مناص من التقيد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة واحترام سيادة ليبيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية. ويجب إيلاء الأولوية للمسائل من قبيل المقاتلين الإرهابيين الأجانب وتدفق الأسلحة في ليبيا. ويجب التقيد الصارم بتنفيذ قرارات المجلس. ويجب أن تسعى البلدان ذات النفوذ إلى تعزيز مفاوضات السلام ودفع الأطراف نحو وقف الأعمال العدائية واستئناف الحوار.

البلدان المجاورة والجهات ذات النفوذ على أصحاب المصلحة السياسيين إلى تشجيع التوصل إلى تسوية تفاوضية.

ثالثا، تشدد جنوب أفريقيا على أنه يجب التنفيذ الكامل للحظر المفروض على توريد الأسلحة. فهذا الحظر مهم ليس للحد من تدفق الأسلحة إلى ليبيا فحسب، بل أيضا لوقف تدفقها غير المشروع إلى منطقة الساحل وخارجها. فهي تؤجج النزاعات وتسبب عدم الاستقرار في أماكن أخرى من القارة الأفريقية.

وتؤيد جنوب أفريقيا ملاحظة الأمين العام الداعية إلى استعادة سيادة القانون في جميع أنحاء ليبيا. وينبغي أن تقرن هذه بالاستعادة الكاملة لسيطرة الدولة، بما في ذلك استراتيجية الأمن الشامل القائمة على المؤسسات الأمنية الموحدة والمهنية والحاضعة للمساءلة.

وتود جنوب أفريقيا أن تبين للمجلس صعوبة التوصل إلى توافق في الآراء بشأن أي قرار ما دام هناك نزاع حول الموارد في ليبيا. وعليه، فإننا ندعو إلى حوار شامل يتضمن الاتفاق على تقاسم الموارد بين جميع أصحاب المصلحة السياسيين لأجل التوصل إلى سلام مستدام لجميع الليبيين. وتتطلب تهدئة النزاع الليبي تسوية المنازعات المالية التي طال أمدها.

وأخيرا، نود أن نحث الممثل الخاص للأمين العام على ضمان إشراك المرأة في عمليات تسوية الأزمة على النحو الذي طلبته السيدة محمد. فالنساء يشكلن عنصرا هاما في ليبيا. وبالتالي، فلا يزال إشراكهن في العمليات السياسية الرسمية وغير الرسمية أمرا بالغ الأهمية. ويتسق ذلك مع عدد من القرارات التي اتخذها المجلس والداعية إلى المشاركة الكاملة والمتكافئة للمرأة في الحياة العامة لأجل بناء ديمقراطية قوية نامية وصونها.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): تهنئ الصين الاتحاد الروسي على توليه رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/

كل النجاح أيضا. وأود أيضا أن أشكر بولندا على حسن رئاستها خلال الشهر الماضي. ونهنئ السيد غسان سلامة، الممثل الخاص للأمين العام على تقريره الممتاز والزاخر بالمعلومات كما هو الحال دائما. وأخيرا، أود أيضا أن أشكر السفير يورغن شولتز على إحاطته بشأن التقرير الدوري عن أنشطة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، والسيدة مروة محمد على عرضها المستنير لعمل منظمتها غير الحكومية محامون من أجل العدالة في ليبيا.

وفي ٢١ أيار/مايو لفت الممثل الخاص للأمين العام انتباه مجلس الأمن إلى العواقب المحتملة للاشتباكات بين قوات اللواء خليفة حفتر وقوات حكومة الوفاق الوطني بقيادة رئيس الوزراء فايز السراج (انظر S/PV.8530). وبعد مضي نحو ستة أشهر من القتال للسيطرة على العاصمة طرابلس ازداد مأزق الأزمة الليبية ولم تعد هناك آفاق للتوصل إلى تسوية مبكرة لها تقريبا.

وما فتئت كوت ديفوار تعرب مرارا وتكرارا، مثل بقية الدول الأعضاء، إلى المجلس عن قلقها البالغ إزاء العواقب الأمنية والإنسانية للقتال وما يترتب عنه من آثار على العملية السياسية لحل الأزمة. وإذ نأمل أن يدرك أصحاب المصلحة أنه لا يمكن تحقيق السلام العادل والدائم في بلدهم دون عملية سياسية شاملة فعالة وذات مصداقية، فمن المؤسف أن يتعين على المجتمع الدولي أن يواصل إحصاء عدد ضحايا تلك الاشتباكات الذي وصل إلى ١٠٩٣ حالة وفاة وأكثر من ١٠٥٠٠٠ من المشردين وفقا لتقديرات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين حتى ٩ آب/أغسطس.

ومما يثير القلق بالقدر نفسه مصير المهاجرين من أفريقيا جنوبي الصحراء بوصفهم ضحية لجميع أشكال التجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان في مراكز الاحتجاز، وتوفي ٥٣ منهم في تفجير مركز الاحتجاز في تاجوراء في ٣ تموز/يوليه. وتود كوت ديفوار أن تؤكد مجددا إدانتها الشديدة لذلك الاعتداء،

ثالثا، يجب تقديم الدعم إلى بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والممثل الخاص، سلامة. ومن المهم أيضا الاستفادة من مزايا ودور الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والمنظمات الإقليمية الأخرى.

وطرح الممثل الخاص للأمين العام، غسان سلامة، اقتراحا من ثلاث خطوات ويوفر نهجا عمليا لتسوية الحالة في ليبيا. ويجب على المجتمع الدولي تهيئة الظروف المواتية لتنفيذه، ولا سيما الخطوتان الثانية والثالثة. والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية في وضع يؤهلها للتوسط بين أطراف النزاع وينبغي دعمهما في تلك المهمة بغية بناء تآزر مع الأمم المتحدة.

رابعا، تجب معالجة مسألة الجزاءات على نحو سليم. ومن الأهمية بمكان في ظل الظروف الحالية تنفيذ حظر توريد الأسلحة المفروض على ليبيا بصورة صارمة. وفي الوقت نفسه، فإن الغرض من الجزاءات هو تيسير التوصل إلى تسوية سياسية. وينبغي توخي الحذر للحيلولة دون تأثير الجزاءات الأخرى سلبا على المدنيين الليبيين أو البلدان الثالثة. ويجب ألا تمس الجزاءات بالمصالح الوطنية العامة لليبيا أو بالحياة العادية لليبيين واحتياجاتهم الإنسانية. ويجب على لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا وأمانتها وفريق خبرائها أداء عملها وفي اتساق تام مع قرارات المجلس ذات الصلة.

وتؤيد الصين الشعب الليبي في السعي إلى تحقيق السلام والاستقرار. وما برحت الصين تتخذ موقفا محايدا إزاء المسألة الليبية وستواصل الاضطلاع بدور بناء في تعزيز التسوية السياسية للمسألة الليبية. وستعمل الصين مع المجتمع الدولي وتسهم بشكل فعال في استعادة السلام والاستقرار في ليبيا.

السيد إيو (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): أود أن أغتنم فرصة هذه الإحاطة بشأن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لأهنئ الاتحاد الروسي على توليه رئاسة مجلس الأمن وأن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، دعمنا الكامل. وأتمنى لكم

رعاية الأمم المتحدة. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي للمجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، استخدام الوساطة والمساعي الحميدة لإقناع الأطراف بإلقاء أسلحتها والانخراط في حوار مباشر حول جميع المسائل التي توجب الخلافات بينهم.

وفي هذا الصدد، يرحب وفدي بالنداء الذي وجهه الاتحاد الأفريقي ومجموعة الدول السبع، على هامش مؤتمر قمة مجموعة الدول السبع الأخير في بياريتز، فرنسا، من أجل هدنة وعقد مؤتمر بين الأطراف الليبية. إن تنظيم هذا المؤتمر، الذي تأمل كوت ديفوار حقا أن يتم، لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الجهود المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بما يتماشى مع الإطار الاستراتيجي الذي تم التوقيع عليه في نيسان/أبريل ٢٠١٧.

وفي هذا الصدد، يود بلدي أن يذكر بالبيان الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي عقب اجتماعه المعقود في ٥ تموز/يوليه، والذي يشدد على دور الاتحاد الأفريقي واستعداده للعمل بشكل وثيق مع بلدان المنطقة لإيجاد حلول دائمة للأزمة الليبية. ومن الجدير بالذكر أيضا الشواغل التي أعربت عنها لجنة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى المعنية بليبيا فيما يتعلق بالتدخل الأجنبي الجاري الذي يزيد من استقطاب مواقف الجهات الفاعلة في الأزمة الليبية، مما يؤدي بالتالي إلى تقويض الجهود الرامية إلى تحقيق وقف إطلاق النار المطلوب بشدة وإقامة حوار مثمر، وهو أمر أساسي من أجل عودة السلام والاستقرار إلى ليبيا.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا دعم بلدي للممثل الخاص للأمين العام وموظفي بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في جهودهم المستمرة الرامية إلى إيجاد حلول للتحديات المتعددة التي تواجه ليبيا. إن بلدي مقتنع بأنه مهما بدت التحديات معقدة، فإن العوائق التي تعترض السلام والاستقرار يمكن التغلب عليها، ولكن لن يتم التغلب عليها بشكل نهائي إلا من خلال

وتدعو إلى إجراء تحقيق فوري مستقل وذي مصداقية لتحديد الجناة ومساءلتهم أمام القانون عن أفعالهم. وعلاوة على ذلك، يأمل وفد بلدي بقوة أن يعامل المهاجرون الذين تم إنقاذهم قبالة الساحل الليبي بطريقة تصون إنسانيتهم وتحفظ كرامتهم وأن يعادوا إلى بلدانهم الأصلية، وأن تنفذ تلك العملية في حال موافقتهم بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وفقا للمعايير الدولية ذات الصلة.

ولا تزال عمليات إيصال الأسلحة الموثقة إلى أطراف النزاع في انتهاك صارخ للحظر شاعلا آخر لبلدي، وخاصة أن تلك العمليات توجب النزاع الذي يبدو أن المأزق الذي يواجهه يجعل احتمال استئناف الحوار بين الأطراف الليبية أمرا بعيد المنال. ولذلك تؤيد كوت ديفوار بقوة التنفيذ الفعال للقرار ٢٤٧٣ (٢٠١٩)، الذي اتخذ بالإجماع في ١٠ حزيران/يونيه، ويصدر تكليفا بالتنفيذ الصارم لحظر توريد الأسلحة من خلال مراقبة السفن قبالة الساحل الليبي. ومما لا شك فيه أن الامتثال لحظر توريد الأسلحة سيكون عاملا حاسما في التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي تلقائيا إلى تهيئة بيئة تفضي إلى إحياء العملية السياسية لحل الأزمة. ومن الملح أن تشهد الأزمة حلا سياسيا سريعا من شأنه تهيئة الظروف لبسط سلطة الدولة في جميع أنحاء الإقليم الوطني وعكس مسار الاتجاه الخطير نحو ترسيخ تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) لوجوده في أجزاء معينة من البلد.

وتود كوت ديفوار أن تهنئ السيد غسان سلامة مرة أخرى على التزامه الشخصي والثابت بالسعي إلى العودة إلى السلام في ليبيا، ونشجعه على مواصلة ما يبذل من جهود وساطة متميزة مع الأطراف المتحاربة رغم ما يواجهه من العقبات الكثيرة والمتنوعة. ولا يزال بلدي على اقتناع بأنه لا يمكن تحقيق سلام واستقرار دائمين في ليبيا دون إجراء حوار سياسي يشمل الجميع ويتسم بالمصداقية ويدعو إلى وقف دائم لإطلاق النار تحت

رغبة الشعب الليبي العميقة في السلام والملكية الوطنية القوية لعملية تسوية الأزمة والدعم المتواصل من المجتمع الدولي. ولا سيما الدعوة إلى إغلاق مراكز الاحتجاز، الذي نؤيده بقوة ونأمل أن يتم قريباً.

السيد إدجو ميمبا (غينيا الاستوائية) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أنضم إلى الآخرين في تهنئتك، السيد الرئيس، على توليكم رئاسة هذا الجهاز خلال شهر أيلول/سبتمبر وأن أشكر بولندا على عملها الممتاز في الشهر الماضي. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2019/682) المؤرخ ٢٦ آب/أغسطس. كما نتوجه بالشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، السيد غسان سلامة، والسفير يورغن شولتز، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، على إحاطتهما. كما نشكر السيدة محمد على المعلومات التي قدمتها إلى المجلس.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، فإننا نأسف بشدة لتصعيد النزاع، الذي تفاقم بسبب وجود المقاتلين الأجانب والإرهابيين النشطين وجراء الانتهاكات الصارخة والمنظمة لحظر توريد الأسلحة من جانب الجهات الفاعلة الرئيسية في النزاع، فضلاً عن دول أخرى أعضاء في الأمم المتحدة. لا يؤدي التدفق الهائل للأسلحة إلا إلى إحياء الصراع وانتشار عدم الاستقرار وانعدام الأمن في جميع أنحاء المنطقة. يجب أن يكون المجلس أكثر صرامة ويتكلم بشكل لا لبس فيه بشأن هذه المسألة وعليه اتخاذ مزيد من التدابير الفعالة من أجل وضع حد للأزمة.

ودون الابتعاد كثيراً عن المسألة، أود أن أكرر الإصرار على نقطة شددنا عليها منذ فترة طويلة والتي نعتقد أنها كانت ولا تزال العقبة الرئيسية التي تعوق عمل السيد سلامة والأمم المتحدة، ألا وهي مسألة التدخل الأجنبي الصارخ والمتعمد في ليبيا. إنها عامل رئيسي في الأزمة، وإذا لم تتم إزالتها من المعادلة، فسيكون محكوماً علينا بأن نظل نعاني من إطالة أمد هذا النزاع المؤلم. وكما ذكرنا في اجتماعنا في ٢٩ تموز/يوليه، يجب على مجلس الأمن والأمم المتحدة أن تدين بأشد العبارات هذا التدخل الذي يشكل انتهاكاً لمبدأ سيادة الدول وسلامتها، وبالتالي، انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة ولركيزة من ركائز المجلس، ألا وهي صون

أود أن أبدأ ببيان بالإعراب عن تضامن جمهورية غينيا الاستوائية مع الشعب الليبي والأمل في إيجاد حل للأزمة الخطيرة واستعادة السلام الذي ينشده الليبيون وبلدان منطقتنا في أفريقيا بصورة دائمة. ونؤكد مجدداً دعمنا الراسخ للسيد سلامة في مهمته الهائلة ونكرر الرسالة الثابتة التي مفادها أنه ليس هناك حل عسكري في ليبيا. ونحث الطرفين على الوقف الفوري والدائم لإطلاق النار واستئناف العملية السياسية من خلال الحوار الشامل للجميع والصريح والمباشر.

نحضر جلسة اليوم وبالغ القلق يساورنا إزاء الحالة وتدهور الظروف الإنسانية. إننا نشعر بالقلق إزاء عدد القتلى من المدنيين والمشردين داخلياً، فضلاً عن أكثر من ٥ ٠٠٠ من المهاجرين واللاجئين يجري احتجازهم بشكل تعسفي في مراكز الاحتجاز، ناهيك عن العدد الكبير من الوفيات قبالة سواحل ليبيا وفي منطقة البحر الأبيض المتوسط في الآونة الأخيرة. وفي هذا الصدد، نرحب بالتدابير التي طرحها السيد غسان سلامة، في الاجتماع الذي عقد في ٢٩ تموز/يوليه (انظر S/PV.8588)،

بشأن ليبيا؛ والسيدة مروة محمد، رئيسة قسم الدعوة والتوعية في منظمة محامون من أجل العدالة في ليبيا.

اتفق مع ملاحظة الأمين العام في تقريره الأخير (S/2019/682)، التي تقول أن انزلاق ليبيا نحو عدم الاستقرار السياسي والأعمال العدائية المسلحة يثير قلقاً بالغاً. ولا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع في ليبيا. وأود أن أركز على النقاط التالية.

أولاً، يجب أن تتوقف الأعمال العسكرية على الفور. ويصادف اليوم مرور خمسة أشهر منذ بدء الأزمة الراهنة في طرابلس وليبيا برمتها. وبينما نرحب بالهدنة التي جرى الالتزام بها خلال عطلة عيد الأضحى، لا نزال نشعر بالقلق إزاء الحالة في الميدان، بما في ذلك مختلف الهجمات على المنشآت المدنية والهجوم الذي وقع في بنغازي في الشهر الماضي والذي أسفر عن مقتل ثلاثة من أفراد البعثة. ونعرب عن خالص تعازينا لأسر الضحايا في خسارتهم، وندعو جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي الإنساني وممارسة ضبط النفس فيما يتعلق بالهجوم على المرافق المدنية. ونحث جميع الأطراف على الكف عن القيام بعمليات عسكرية وتخفيف حدة التوتر في الميدان والعودة إلى المفاوضات السياسية. وفي هذا الصدد، أود أن أكرر التأكيد على دعوة جميع الدول الأعضاء إلى الاحترام التام لحظر توريد الأسلحة وعدم التدخل في النزاع أو اتخاذ تدابير من شأنها أن تؤدي إلى تفاقمه، على النحو الوارد في البيان الصحفي لمجلس الأمن المؤرخ ٥ تموز/يوليه (SC/13873) ووفقاً للقرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

ثانياً، تكرر إندونيسيا دعوتها لحماية المدنيين. فالتقرير الحالي يبين أنه منذ اندلاع القتال، فر أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص، نصفهم من الأطفال، من ديارهم. ويحتاج ما مجموعه ٥٥٢ ٠٠٠ شخص إلى المساعدة الإنسانية. والإمدادات الأساسية، مثل المياه والغذاء والكهرباء، محدودة وقد أسفر

السلم والأمن الدوليين. وعليه، نعتقد أن مجلس الأمن وأعضاءه بعدم إدانة هذا التدخل والتقايس عن اتخاذ إجراء حاسم، فإنهم يضيفون عليه الشرعية ومن ثم يسمحون بحدوثه. ونحن لا نعتقد أن هذه هي الصورة التي يريد المجلس أن يبدو عليها أمام العالم. وفي الختام، نحض المجلس والمجتمع الدولي على مضاعفة الجهود من أجل إيجاد تسوية سياسية حقيقية تركز على مصالح الشعب الليبي. ونثني على عمل الأمم المتحدة بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي ونكرر ما قاله رئيس مفوضية لجنة الاتحاد الأفريقي في مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية الأخير المعقد في اليابان ٢٨ في الفترة بين ٢٨ و ٣٠ آب/أغسطس، وهو أن؛

”ينبغي للمشاكل الأفريقية أن يحلها الأفارقة أنفسهم، كما يتضح من التوقيع في ٦ آب/أغسطس على اتفاق السلام بين حكومة موزامبيق وحركة المقاومة الوطنية في موزامبيق (حزب رينامو) المعارضة المسلحة ومن خلال الترتيبات السياسية التي تم التوصل إليها من أجل عملية تحول ديمقراطي في السودان.“

ومرة أخرى، نعرب عن تضامننا مع الشعب الليبي.

السيد سيهاب (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، بالنيابة عن وفد بلدي، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر. ونتمنى لكم كل النجاح.

كما نود الإشادة ببولندا على رئاستها الناجحة في الشهر الماضي.

ويود وفد بلدي أن يتقدم بالشكر لمقدمي الإحاطات: السيد غسان سلامة، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا؛ والسفير يورغن شولتز، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)

وفي الختام، نأمل أن يتردد صدى أصواتنا في القاعة اليوم لدى الناس في ليبيا وأن نتمكن من إنجاز ما نجتمع من أجله جميعا هنا، وهو إنقاذ الأرواح.

السيد ميسا - كوادرا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر، وأشكر بولندا على رئاستها الناجحة في شهر آب/أغسطس.

ونشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم، والشكر موصول للممثل الخاص غسان سلامة، والسفير يورغن شولتز والسيدة مروة محمد، على إحاطاتهم المفيدة بشأن آخر التطورات في الميدان.

نود أن نبدأ بإعادة التأكيد على ضرورة عودة الأطراف إلى طاولة المفاوضات بحثا عن حل سياسي، وهو الحل الوحيد القابل للتطبيق في هذا السياق. ويستتبع ذلك وقفا فوريا وغير مشروط لإطلاق النار، يليه إنشاء آليات لبناء الثقة وعمليات توحيد مؤسسي، ولا سيما في حالة قوات الأمن. ويتمثل الهدف في منع المزيد من التصعيد، الأمر الذي لا شك في أنه يصب في مصلحة الجماعات الإرهابية في هذه المنطقة.

وفي سياق إعادة تأكيد دعمنا للخطة التي قدمها الممثل الخاص سلامة، نرحب بالجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا للحفاظ على العملية السياسية من خلال الاجتماعات التي عقدت في إطار حوارات المسار الثاني، التي شارك فيها العديد من النساء. وعلى نحو ما ذكرتنا السيدة محمد، فإن هذا عنصر حاسم في أي حل سياسي واجتماعي واقتصادي. وفي الوقت نفسه، نرحب بالمبادرات التي يقودها الشباب الليبيون للترويج لهدنة إنسانية.

ونشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ترتكبها جميع أطراف النزاع الليبي، بما في

القتال عن إصابة ٣٩٥ شخصا على الأقل من المدنيين. وحتى في خضم هذه الحالة المتردية، تلقت خطة الاستجابة الإنسانية في ليبيا لعام ٢٠١٩ أقل من ٢٩ في المائة من التمويل المطلوب لها. إن الظروف السائدة مروعة حقا؛ ويجب أن تنتهي هذه الحالة.

ثالثا، تؤيد إندونيسيا عقد حوار ليبي كي يناقش الليبيون مستقبل ليبيا بشكل سلمي. ونرحب بمبادرة الخطوات الثلاث التي قدمها الممثل الخاص سلامة للمجلس في آخر إحاطة قدمها إلى المجلس في تموز/يوليه (انظر S/PV.8588) ونؤيدها. وقد كانت الهدنة التي التزم بها خلال عيد الأضحى خطوة أولى نجحت، إلى حد ما، في تقليل العنف، ولا سيما في منطقة طرابلس، على نحو ما ذكر الممثل الخاص سلامة. وهي خطوة هامة للغاية. فهي لا تحفز البدء في الخطة فحسب، بل هي منارة أمل بالنسبة لليبيا والمجتمع الدولي. وتبين أنه يمكن تحقيق السلام في ليبيا. ويجدوننا الأمل في تحويل تحقيق الهدنة إلى وقف دائم لإطلاق النار باستخدام تدابير بناء الثقة.

كما أن الخطوة التالية، التي تشمل المجتمع الدولي، هامة للغاية أيضا لدعم الحوار الوطني الليبي. وندعو جميع الشركاء والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، إلى المشاركة البناءة ومواصلة دعمهم بصورة صادقة للتوصل إلى حل لتحقيق السلام في ليبيا.

وتؤكد إندونيسيا مجددا دعمها الكامل للبعثة والممثل الخاص غسان سلامة، بما في ذلك مناشدته الأخيرة للمجلس للنظر في إضافة حكم إلى ولاية البعثة لتمكين دعم وقف إطلاق النار القابل للتعديل لأي شكل من أشكال الهدنة أو وقف الأعمال القتالية تتفق عليه الأطراف المتنازعة في المستقبل. ونتطلع إلى وحدة المجلس في تقديم نفس الدعم للتمديد المقبل لولاية البعثة.

لرئاستكم، وأن أشكر بولندا على رئاستها الناجحة في الشهر الماضي.

وأود أن أشكر الممثل الخاص سلامة، والسيدة محمد على إحاطتيهما المستنيرتين. وأود أن أتطرق إلى أربع نقاط موجزة.

أولاً، فيما يتعلق بالحظر المفروض على الأسلحة، فإن استمرار تدفق الأسلحة إلى ليبيا، في انتهاك صريح لقرارات مجلس الأمن، يلحق الضرر بالشعب الليبي وسلطة مجلس الأمن، ويجب أن ينتهي. كما يضعف استعداد الأطراف المتنازعة للتفاوض، مما يقوض جهود الوساطة التي يبذلها الممثل الخاص سلامة. ومرة أخرى نحث جميع الدول على القيام فوراً باتخاذ التدابير اللازمة لكفالة التنفيذ التام والصارم للحظر المفروض على توريد الأسلحة. وتترتب على عدم الامتثال لنظام الجزاءات تداعيات خطيرة بالنسبة لليبيا. ولذلك، نحث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الوقف الفوري لأي شحنات أسلحة. ويجب أن يتوقف التدفق غير المشروع للأسلحة ويجب أن يتوقف الآن. وبخلاف ذلك، قد نرى المزيد من التصعيد في المستقبل.

ثانياً فيما يتعلق بالمسار السياسي، لا يوجد حل عسكري لليبيا وما تحتاج إليه ليبيا الآن هو وقف فوري لإطلاق النار وإجراء مفاوضات بين أطراف النزاع وأن تعطي جميع الجهات الخارجية المؤثرة على تلك الأطراف دفعة للسير في ذلك الاتجاه.

وأود أولاً أن أؤكد مجدداً دعمنا الثابت للممثل الخاص للأمن العام غسان سلامة وفريقه في بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ولعملهم الدؤوب والمهم في ظل هذه الظروف الصعبة والخطيرة. وسنعمل على تحديد ولاية البعثة وتعزيزها خلال الأسابيع المقبلة. ونؤيد بقوة خطة الخطوات الثلاث التي اقترحتها الممثل الخاص للأمن العام سلامة على المجلس في إحاطته السابقة (انظر S/PV.8588) لإحياء عملية سياسية شاملة للجميع تحت رعاية الأمم المتحدة.

ذلك الادعاءات المتعلقة باستخدام الأطفال كجنود. وفي هذا الصدد، لا بد من أن يخضع المسؤولون عن ذلك للمساءلة. ويجب إجراء تحقيق في الهجمات العشوائية وتدمير البنية التحتية المدنية الأساسية والمعاقبة عليها، بما في ذلك الغارات الجوية على المستشفيات والعاملين في المجالين الصحي والإنساني. ويتفاهم كل ذلك بفعل الحالة الإنسانية الخطيرة التي ابتلي بها البلد، نتيجة للعدد المتزايد باستمرار من المشردين داخلياً بسبب العنف وفقدان الخدمات الأساسية، ولا سيما الظروف المهيئة والحرارة التي يعاني منها المهاجرون واللاجئون في مراكز الاحتجاز، التي ينبغي إعادة تصميمها أو إغلاقها، على النحو الذي اقترحه الممثل الخاص. ويتفق ذلك مع تأكيد الأمين العام أن ليبيا لا تعد حالياً نقطة إنزال آمنة ويجب اتخاذ التدابير اللازمة في هذا الصدد، بما في ذلك بذل الجهود الرامية إلى منع وقوع المهاجرين واللاجئين مرة أخرى في أيدي المتحررين بالبشر.

وفي جميع هذه الحالات، فإن المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي بالغة الأهمية، ولا سيما في الجهود الرامية إلى إنهاء الأزمة الراهنة. وتتمثل الخطوة الأولى في ضمان الامتثال الصارم لحظر توريد الأسلحة الذي فرضه المجلس والامتناع عن اتخاذ تدابير يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الحالة الراهنة.

ونختتم بياننا بالإعراب عن تضامننا مع الشعب الليبي والتأكيد مجدداً على دعمنا للممثل الخاص سلامة وكامل فريق بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على عملهم الضروري والجدير بالثناء في ظل هذه الظروف الصعبة. كما نؤيد تمديد ولاية البعثة. وفي هذا الصدد، نرحب بإعادة فتح مكاتب الأمم المتحدة في شرق البلد، ونشجع البعثة على عدم وقف الجهود الرامية إلى كفالة استئناف حوار سياسي شامل بالتنسيق مع حكومة الوفاق الوطني ودعمها لها.

السيد شولتز (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أنا أيضاً أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، عن أفضل تمنياتنا

ومن الأمثلة على ذلك اختطاف عضو مجلس النواب السيدة سهام سرقية. ويبين ذلك مدى خطورة المشاركة في العملية السياسية على المرأة في ليبيا في هذه الأيام حيث يسود مناخ من الأعمال الانتقامية ضد النساء اللائي يجاهرن بآرائهن أو يشاركن في الأنشطة السياسية والاجتماعية. ويتعين إعادتها على نحو عاجل حتى يتسنى لنا سماع صوتها. وتمثل قضيتها تذكيرا صارخا بأن مشاركة المرأة في العمليات السياسية وبناء السلام أمر بالغ الأهمية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا. **السيد المحجري (ليبيا):** السيد الرئيس، يسرني في البداية أن أهنئكم بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال هذا الشهر وأتمنى لكم النجاح في عملكم.

كما أود التقدم بالشكر إلى الأمين العام على تقريره (S/2019/682) عن عمل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. والشكر موصول أيضا للسيد غسان سلامة، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته حول آخر التطورات التي تشهدها بلادي. كما أقدم بالشكر أيضا إلى السفير شولتر، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، على إحاطته حول عمل اللجنة.

يصادف اليوم، ٤ أيلول/سبتمبر، مرور خمسة أشهر كاملة على بداية العدوان الذي تتعرض له عاصمة بلادي التي يقطنها ثلث سكان ليبيا. وقد أسهم هذا العدوان حتى الآن في مقتل المئات من الليبيين، من بينهم مدنيون. كما أسهم هذا العمل العبي في تشريد عشرات الآلاف من المواطنين من مساكنهم وتدمير البنى التحتية للعاصمة، بما فيها المطار الوحيد الذي يستعمله جميع المواطنين من كل أرجاء ليبيا.

ولا تزال هذه الحرب مستمرة حتى الآن وتشابكت فيها للأسف مصالح إقليمية ودولية لا تراعي مصلحة الشعب الليبي

ونشيد بالتزام الأطراف بالهدنة خلال عيد الأضحى وبالتراجع الكبير في أعمال العنف خلال تلك الفترة على طول خطوط المواجهة الرئيسية. ويجب الآن تمديد تلك الخطوة الأولى الإيجابية لتصبح وقفا مطولا وقويا ودائما لإطلاق النار. ولذلك، نحث جميع الأطراف الفاعلة المعنية على دعم تنفيذ خطة الخطوات الثلاث والتوصل إلى وقف حقيقي لإطلاق النار واستخدام نفوذها لإعادة جميع الأطراف إلى العملية السياسية.

ثالثا، لقد تسبب النزاع في ليبيا الذي يغذيه التدفق المستمر للأسلحة في حدوث كارثة إنسانية، وذكرنا الإحاطتان اللتان قدمهما الممثل الخاص للأمين العام سلامة والسيدة محمد بأن الفئات الأضعف في المناطق المتضررة من النزاع على وجه الخصوص، فضلا عن المهاجرين واللاجئين، يحتاجون حماية فورية. وندين بشدة جميع الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية والعاملين في مجال الرعاية الصحية ونحث مرة أخرى جميع أطراف النزاع على الامتثال للقانون الدولي الإنساني لتجنب المزيد من الخسائر البشرية والحفاظ على أرواح المدنيين.

ونرحب بقرار السلطات الليبية إغلاق ثلاثة مراكز احتجاز، ولكن من المهم أن تُنفذ عمليات الإغلاق تدريجيا وبشكل مدروس وأن تدعم السلطات الليبية والمنظمات الإنسانية الدولية من يُطلق سراحهم.

أود، ختاماً، أن أشكر السيدة محمد بشكل خاص على إحاطتها المفيدة للغاية بشأن حالة المرأة في ليبيا اليوم. فالجتمع المدني يضطلع بدور مهم في العديد من مجالات وجوانب الإبلاغ عن الجرائم وحماية المرأة وبناء الشبكات الداعمة ومنح المرأة صوتاً. وندين بشدة العنف الجنسي المرتكب ضد النساء والفتيات المهاجرات. ويثير غياب سلطة مركزية للدولة وانعدام المساءلة عن جرائم العنف الجنسي والجنساني القلق ويسهمان في انعدام الأمن بصفة عامة ومناخ الخوف.

عقد المؤتمر الجامع. وقد أشار صراحة إلى أن سبب تقويض العملية السياسية هو الحرب التي بدأت على مدينة طرابلس في ٤ نيسان/أبريل الماضي. وإزاء هذه الحقائق، كانت حكومة بلادي تطلب من مجلس الأمن التحرك بسرعة لمواجهة هذا العدوان الغاشم وإيقافه والعمل على معاقبة من قام به تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن التي ما فتئت تدعو دائماً إلى ضرورة تبني الحل السلمي بين الفرقاء الليبيين باعتباره الخيار الوحيد للخروج بالبلاد من محتتها، ولكن، للأسف، ما وجدناه في هذا المجلس هو التلكؤ عن القيام بواجباته حيال هذه المسألة.

وكان من الممكن إنقاذ حياة المئات من الشباب الليبيين والمهاجرين الذين سقطوا نتيجة هذه الحرب بسبب القصف العشوائي لو قام هذا المجلس بالدور المطلوب منه تطبيقاً لقراراته الخاصة بليبيا. ومع كل ذلك فإن بلادي، وهي دولة عضو في الأمم المتحدة، لا زال يحدوها الأمل في قيام المجلس بإجراءات عاجلة وسريعة تنهي هذا العدوان الغادر وتعود بالبلاد إلى وضع يمكن من خلاله استئناف العملية السياسية والعودة إلى المسار السلمي وهو الخيار الذي يرتضيه كل الليبيين ويعقدون عليه آمالهم.

تشكل ظروف الحرب القاسية التي تمر بها بلادي مناخاً مناسباً لعمل المنظمات الإرهابية التي لا تميز بين الليبيين في شرق البلاد وغربها. وقد شكلت الأنشطة والعمليات التي قامت بها هذه التنظيمات خطراً محدقاً بالأمن والسلام في ليبيا والعالم بأسره. ولقد أدانت حكومة بلادي وبأشد العبارات الأعمال الإرهابية التي شهدتها الساحة الليبية. وتعمل الأجهزة الأمنية في غرب البلاد على تفكيك هذه التنظيمات التي تستغل ظروف هذه الحرب لتنفيذ جرائمها الدنيئة في حق مؤسسات الدولة والمواطنين. وهنا، نود تذكير المجلس بأن الحرب على الإرهاب وتنظيماته هي حرب دولية شاركت فيها حكومة الوفاق وبالتعاون مع الحلفاء في دحره، ولا زالت قواتنا الخاصة بمكافحة الإرهاب

في إقامة دولته المدنية الديمقراطية، دولة المؤسسات التي يسودها حكم القانون. ويود وفد بلادي هنا أن يعرب عن عظيم امتنانه لكل الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي من أجل وضع حل لوقف هذا الاعتداء.

كما يود التشديد على أن هذه الجهود لن يُكتب لها النجاح إلا من خلال مبادرة دولية موحدة تنخرط فيها جميع الأطراف الدولية ذات العلاقة بالشأن الليبي، تكون نتائجها ومخرجاتها ملزمة للجميع. ومن يتردد حينذاك أو يقف أمام أي اتفاق، فإن على المجتمع الدولي وفي مقدمته مجلس الأمن التصدي لمثل هؤلاء ووضع حد لما يقومون به من أعمال تشكل خطراً على استقرار ليبيا ووحدة مؤسساتها.

كما يود وفد بلادي أن يعرب عن تقديره لما ورد في تقرير الأمين العام الأخير بخصوص ترحيبه بالمبادرة السياسية للسيد رئيس المجلس الرئاسي للخروج من الأزمة الراهنة. وفي هذا السياق، وإذ نرحب بدعوة السيد غسان سلامة، الممثل الخاص للأمين العام، بشأن تنظيم مؤتمر دولي حول ليبيا تشارك فيه كل الأطراف الدولية ذات العلاقة بالشأن الليبي، إلا أننا نرى أهمية عقد لقاء وطني ليبي يسبق هذا اللقاء الدولي، كما كان مخططاً له قبل الاعتداء على العاصمة لكي يتبلور موقف محلي يعبر عن إرادة الشعب الليبي ويدعمه لاحقاً المجتمع الدولي وليس العكس، حيث يكون من بين أهدافه الوصول إلى موقف موحد ينهي التدخلات السلبية لبعض الدول وتوجيه رسالة واضحة إلى كل الأطراف بضرورة الوصول إلى اتفاق يكون من بين بنوده العمل وبسرعة على وضع الاستحقاقات الدستورية والقانونية من أجل تنظيم انتخابات برلمانية ورئاسية وفق أطر زمنية محددة تنهي حالة العبث بمصير الشعب الليبي وتضع حداً لمعاناته التي طالت أبسط حقوقه بسبب الخلافات والحروب غير المبررة.

يتحدث تقرير الأمين العام عن سبب تقويض العملية السلمية التي كانت تسير نحو الهدف المأمول منها من خلال

شملهم مع أسرهم من خلال تبني آلية دولية تشرف على تنفيذ وتمويل هذه العملية. ونوافق على ما ورد في تقرير الأمين العام عندما أشار إلى أن ليبيا ليست بأي حال من الأحوال بالخطوة الآمنة للمهاجرين بسبب ما تعانيه من مشاكل أمنية بسبب الخلافات السياسية والحرب التي تتعرض لها حاضرة البلاد منذ خمسة أشهر.

يود وفد بلادي التأكيد على أن مواجهة العدوان الذي تتعرض له مدينة طرابلس هو واجب وطني تضطلع به حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليا كأى حكومة أخرى في العالم يجب عليها المحافظة على أمن واستقرار شعبها. ونحن نؤكد موقفنا بأن المعتدي لا يمكن أن يكون شريكا للدولة المدنية الديمقراطية. فقد أثبتت التجربة الماضية ذلك برفضه دولة المؤسسات ورفضه التام لخضوع المؤسسة العسكرية للسلطة المدنية. كما تعيد حكومة بلادي موقفها من المطالبة بوقف إطلاق النار وفقا للوضع الراهن بسبب هذه الحرب، وتؤكد أن هذا المطلب يساوي بين المعتدي والمعتدى عليه وهذا الأمر نرفضه تماما.

كما تود حكومة بلادي التأكيد على أنها لن تدخر جهدا في التصدي لهذا العدوان بكل ما أوتيت من قوة وإمكانات حتى يتم دحره والبدء بمرحلة جديدة لن تكون مثل سابقتها من المراحل التي مرت به البلاد منذ عام ٢٠١١، نعمل فيها جميعا كليين من أجل بناء دولة قوية لا مكان فيها للجماعات المسلحة والنزعات الاستبدادية.

في الختام، وفيما يتعلق بإحاطة السيدة مروة محمد، نود أن نشكرها على ذلك خاصة ما أشارت إليه من حيث الانتهاكات التي تتعرض لها المرأة في ليبيا من خطف وعمليات قتل. وفي هذا الإطار، نود الإشارة إلى أن الانتهاكات بشكل عام يعاني منها الكثير من الليبيين، من نساء ورجال، في الوقت الحاضر في ظل الظروف السياسية الحالية، ونرى لمعالجة هذه المسألة ولحماية حقوق الإنسان بشكل عام، فإن الأمر يتطلب دعم المجتمع

تضرب بؤره في العديد من المناطق في ليبيا بالتعاون والتنسيق المباشر مع الولايات المتحدة الأمريكية. وفي هذا السياق، على المجلس مساعدة بلادي في القضاء على الظروف التي تمكن الإرهابيين من تنفيذ أهدافهم وزيادة انتشارهم وبالأخص بسبب الفراغ الأمني الذي أحدثه الاعتداء الأخير.

فيما يتعلق بما أشار إليه الأمين العام في تقريره حول ضرورة محاسبة مرتكبي الجرائم المحددة بموجب القانون الدولي الإنساني، يود وفد بلادي التأكيد من جديد على طلبنا من المجلس تشكيل فريق لتقصي الحقائق يتولى عملية التحقيق في الجرائم التي تعرض لها المدنيون والمنشآت الصحية ومراكز إيواء المهاجرين. ويكون من مهام هذا الفريق تحديد المسؤول عن تنفيذ هذه الأعمال، والتي كان من بينها القصف العشوائي الذي تعرض له حيا الانتصار وأبو سليم في بداية هذه الحرب، وكذلك مراكز إيواء المهاجرين غير الشرعيين في تاجوراء في الثاني من تموز/يوليه والمستشفيات الميدانية في عديد من المناسبات. وكان آخر هذه الانتهاكات ما حدث منذ يومين من قصف لمطار معيتيقة المدني والذي أدى إلى إصابة عدد من الحجاج المسافرين والعاملين في المطار وألحق أضرارا بعدد من الطائرات المدنية. وإن هذه الانتهاكات الجسيمة يجب أن يتم التحقيق فيها فورا. لذا، نحدد دعوتنا للمحكمة الجنائية الدولية بالإسراع في إجراءاتها واعتبار مرتكبيها مجرمي حرب.

كما يود وفد بلادي التأكيد على ما ورد في تقرير الأمين العام فيما يتعلق بدعوة الدول إلى إعادة النظر في سياساتها التي تدعم عودة المهاجرين إلى الشواطئ الليبية ويؤكد أيضا على أهمية وجود تنسيق دولي فيما يتعلق بهذه القضية، خاصة وأن مسؤولية هؤلاء المهاجرين لا تقع على عاتق الدولة الليبية باعتبارها دولة عبور وحسب، بل هي مسؤولية دولية تقع على عاتق دول المصدر ودول المقصد، وخاصة فيما يتعلق بضرورة توفير المساعدة اللازمة لهؤلاء المهاجرين لأجل عودتهم إلى أوطانهم ولم

الدولي للجهود التي تقوم بها حكومة الوفاق الوطني للوصول إلى حل سياسي يؤدي إلى تشكيل حكومة قوية تبسط سيطرتها على كل البلاد وتتمكن من متابعة كل الانتهاكات ومحاسبة مرتكبيها.

ببيانها باللغة العربية ليتمكن الليبيون، نساء ورجال، من متابعة ما أشارت إليه وبشكل مباشر.

الرئيس (تكلم بالروسية): أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

وباعتبار أن السيدة مروة محمد ليبية وتدافع عن حقوق الإنسان، وخاصة حقوق المرأة الليبية، كان من المفترض أن تدلي

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٥ .